المحور الاول: مفهوم الديمقراطية

تعود نشأة الديمقراطية الى اليونان القديمة، اذ شهدت اليونان ممارسة اول اشكال الديمقراطية المباشرة في اثينا، فقد كان الشعب آنذاك يمثل مصدر الشرعية ويمارس السلطة في اتخاذ القرارات بشكل تشاركي، تميّز النموذج الاثني عن باقي الأنظمة بتطبيق الديمقراطية المباشرة، والتي تتم من خلال اجتماع أفراد الشعب، ومناقشتهم مسائل الحكومة، وتنفيذ القرارات السياسية دون الحاجة لانتخاب ممثلين عنهم، وما ساعد على نجاح هذا النوع هو سهولة تطبيقه، بسبب قلة أعداد المشاركين بشكلٍ مباشر في السياسة، ففي ذلك الوقت كان الذكور فقط هم من يشاركون في السياسة، بينما يتمّ استبعاد كلٍ من: النساء، والعبيد، والأطفال، والمواطنين الأجانب.

وقد مرَ مصطلح الديمقراطية بمراحل تطور عديدة، بدءً باحترام حقوق الانسان مع ظهور شريعة حمورابي عام ١٧٥٤ قبل الميلاد ومروراً بمفهوم التشاركية في صنع القرار في دولة اثينا، وسياسة الانتخابات لاختيار الممثلين في روما الجمهورية وصولاً الى ظهور مفهوم الديمقراطية المعاصرة مع تشريع دستور الولايات المتحدة الامريكية عام ١٧٨٩.

مفهوم الديمقراطية في اصله اللاتيني مكون من مقطعين (demos) وتعني الشعب او عامة الناس و المقطع الثاني وهو (cratie) وتعني السلطة او الحكومة، اي انها حكم الشعب لسلطته.

هناك عدة تعريفات للديمقراطية نذكر منها (هي نظام حكم يهدف الى ادخال الحرية الى العلاقات السياسية)، كذلك (هي تلك المنظومة من الآليات المحايدة الهادفة الى تنظيم عملية تبادل السلطة بطريقة سلمية ودورية وعلى اساس الاختيار الشعبي المتمثل في الانتخابات).

ايضاً يعرفها الآن تورين بأنها (اختيار حر للحاكمين من قبل المحكومين يتم خلال فترات منتظمة)

اما كارل بوبر فيعرفها بأنها (النظام الذي يسمح باستبدال الحكام دون اراقة الدماء) وهذا التعريف ينطلق من كون الديمقراطية نقيض الاستبدادية وهدفها الاساسي التداول السلمي للسلطة دون اللجوء الى وسائل العنف التي تتسبب بإراقة الدماء.

اما نحن فنعرف الديمقراطية بأنها (نظام حكم يهدف الى اشراك عامة الناس في العملية السياسية من خلال اختيارهم لحكامهم عن طريق الانتخابات).

ان نجاح الديمقراطية يتطلب شروط عدة ويمكن ان نلخص هذه الشروط في امرين اساسيين هما: الشروط المادية (الملموسة)، والشروط العقلية، فيما يخص الشرط الاول فيشكل التجانس القومي والاجتماعي شرطاً اساسياً لنجاح الديمقراطية فالمجتمع الذي ينقسم الى طبقات متدرجة يصعب عليه ان يطور عقلية ديمقراطية، وهذا يعني لا بد ان يوجد شكل معين من اشكال المساواة الاقتصادية، اذ يتعين ان يزول الخوف من بعض الامور مثل

البطالة والفقر وغيرها، اما فيما يتعلق بالشرط الثاني فالأساس الروحي للديمقراطية يتمثل في الاتفاق الفكري حول بعض المسلمات مثل الاتفاق على الاختلاف، كذلك مبدأ الاتفاق الجماعي (الاغلبية) او التزام الجميع بقبول القرارات الصادرة من الاغلبية بوصفها قرارات تمثل الكل، اي اذا طرحت مناقشة معينة بين الاغلبية والاقلية على نحو يغلب على النقاش طابع الفائدة المتبادلة وكانت النتيجة يجب ان تأخذ الاغلبية بأفكار او رأي الاقلية وبالفعل تأخذ بها هذا يعني ان الاغلبية اصبحت تعبر عن الارادة العامة.

المحور الثاني: مزايا الديمقراطية

للديمقراطية مزايا عدة اهمها:

اولاً: الاستقرار السياسي

الديمقراطية تستطيع خلق نطام يستطيع فيه الشعب ان يستبدل الادارة الحاكمة، وتهدف الديمقراطية من خلال هذا النظام الى تقليل الغموض وعدم الاستقرار السياسي، وبالتالي فهي تعمل على طمأنة المواطنين بأن لديهم فرص بتغيير حكامهم او السياسيات التي لا تتفق مع آرائهم من دون الضرورة الى اللجوء الى العنف.

ثانياً: انخفاض الفقر والمجاعة

هناك علاقة تبادلية بين ازدياد الديمقراطية وارتفاع معدلات اجمالي الناتج القومي للفرد وازدياد لاحترام حقوق الانسان وانخفاض معدلات الفقر، فالديمقراطية تعمل على تحقيق التوزيع العادل للثروة وهذا بدوره يمكن ان يقضي على الفقر، فالأفراد في الدول الديمقراطية يتمتعون بفرص العمل في الاماكن التي يرغبون فيها ومع ما يتمتعون بهِ من مهارات وخبرات.

ثالثاً: التجاوب الفعال في اوقات الحروب

في الدول الديمقراطية عند حدوث ازمة معينة او حالة طارئة يتعين على البرلمان موافقته قبل الشروع باتخاذ قرار معين بخصوص تلك الحالة او الازمة، اما اذا تعرض البلد الديمقراطي الى هجوم عسكري فالموافقة البرلمانية لن تكون ضرورية للشروع بالعمليات الدفاعية عن البلاد، اذ بإمكان الشعب ان يصوت على قرار بتجنيد الناس للخدمة في الجيش.

المحور الثالث: مساوئ الديمقراطية

مثلما للديمقراطية مزايا وايجابيات فلها في المقابل مساوئ عدة اهمها:

اولاً: الصراعات الدينية والعرقية

الديمقراطية تفترض بالضرورة بوجود القيم المشتركة بين افراد الشعب، اي انها تفترض ان الشعب وحدة واحدة، ولأسباب تاريخية تفتقر العديد من الدول الى الوحدة الثقافية والعرقية للدولة الوطنية، فقد تكون هناك فوارق لغوية وقومية ودينية عميقة، وفي الحقيقة قد تكون بعض الجماعات معادية للأخرى بشكل فاعل بسبب هذه الاختلافات.

ثانياً: التركيز قصير المدى

ان الديمقراطية تسمح بالتغييرات الدورية في الحكومات، وهذا جعلها تصنف على انها ذات تركيز قصير المدى، فبعد اربع او خمس سنوات ستجرى انتخابات وعلى الحكومة ان تفكر في كيفية الفوز في تلك الانتخابات، وهذا ما سيشجع بدوره تفضيل السياسات التي تعود بالفائدة على الناخبين على المدى القصير، بدلاً من تفضيل السياسات غير المحبوبة التي ستعود بالفائدة على المدى الطويل.

ثالثاً: نظرية الاختيار الشعبي

تعد هذه النظرية جزءً من علم الاقتصاد الذي يختص بدراسة سلوك اتحاذ القرارات لدى الناخبين والمسؤولين من منظور اقتصادي، اذ ان كل ناخب لا يملك الا القليل من التأثير ونتيجة لذلك يظهر لديه اهمال معقول للقضايا السياسية، وهذا بدوه يتيح لمجموعات المصالح الخاصة الحصول على اعانات مالية وانظمة تكون مفيدة لهم ومضرة بالمجتمع.

رابعاً: حكومة الاثرياء

ان كلفة الحملات السياسية في الديمقراطيات الكلاسيكية قد تعني في الحقيقة ان هذا النظام السياسي يفضل الاثرياء والذي يكون في الحقيقة في صورة قلة قليلة من الناخبين، اما في الديمقراطيات المعاصرة فالبعض يعتبر ان النظام السياسي فيها يشجع على عقد الصفقات مع الاغنياء من مؤيديهم، وان يقدموا لهم قوانين يفضلونها في حال فوز المرشح في الانتخابات.

خامساً: فلسفة حكم الاغلبية

جميع الانظمة الديمقراطية يتخذ فيها المواطنون قراراتهم السياسية على اساس قاعدة الاغلبية، ولكن حكم الاغلبية ليس بالضرورة حكماً ديمقراطياً، اذ لا نستطيع ان نصف هذا النظام بالمنصف او العادل لان هذا النظام قد لا يكون عادلاً في بعض القضايا الحيوية التي قد تخسر فيها الاقلية قرارات تتعلق بمصير وجودها او قرارات تتعرض الى حقوقها المدنية والانسانية.